

الاستمرارية القانونية والاستمرارية المادية ، من الضروري التمييز بين مسألة الاستمرارية القانونية التي عادة ما تتضمن 131 معظم البيانات القديمة التي تحل محلها ، وهي أنها تمنحهم أساساً جديداً للصلاحيات ، والتي يمكن إجراؤها بشكل صريح ودقيق أو ضمناً وإلى أجل غير مسمى. من الضروري التمييز بين سبب المعيارية ومحتوى القاعدة والمسألة الدستورية المتعلقة بالاستمرارية تظهر مرة أخرى في السؤال الذي يليها وهو أن هناك استمرارية للمحتوى المعياري (راجع المقدمة). نتحدث عادة عن "الجمهورية الخامسة" لتسمية النظام القانوني والسياسي الناتج عن دستور 4 أكتوبر 1958 "وحقيقة معارضة هذه الجمهورية" الخامسة إلى "الرابعة" تحت على فكرة أنه سيكون هناك يكون فاصلاً واضحاً بين الاثنين. لأن دستور 4 أكتوبر 1958 ما هو إلا مراجعة لدستور عام 1946 وفقاً لبنود القانون الدستوري الصادر في 3 يونيو 1958 بشأن مراجعة الأحكام المتعلقة بإجراءات المراجعة. بعبارة دستورية صارمة ، لا توجد "جمهورية خامسة عام 1958. ما هو إذن أول دستور تاريخي لفرنسا؟ إذا لم يكن هذا هو دستور 4 أكتوبر 1958 ، فهو ليس دستور 27 أكتوبر 1946 حيث أن الأخير يستند إلى القانون الدستوري الصادر في 2 نوفمبر 1945. لأن هذا القانون يقوم على "مرسوم" صادر في 17 أغسطس من نفس العام يحدد مواعيد انتخابات مجلس الشعب وشروط الاستفتاء المتعلق بوضعه التأسيسي أو التشريعي. "المرسوم" في ذلك الوقت هو الشكل القانوني المنصوص عليه في "المرسوم رقم 1 الذي ينظم السلطات العامة أثناء الحرب وإنشاء مجلس الإمبراطورية للدفاع" المعدل ، وتصدره الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. قبل القانون الدستوري الصادر في 2 نوفمبر 1945 ، لم يكن هناك قانون دستوري رسمي (فرنسا الحرة) ، لأن أي قاعدة عامة يجب أن تتخذ شكل مرسوم عشوائياً ، حتى لو تم تعديل شروط صلاحيتها بمرور الوقت. ينص المرسوم الصادر في 9 أغسطس 1944 بشأن استعادة الشرعية الجمهورية على أن الجمهورية ، لا تزال القوانين الدستورية لعام 1875 سارية. ينص مرسوم صادر في 21 أبريل 1944 على انتخاب جمعية تأسيسية بعد عام واحد من تحرير الإقليم. لا تعتبر فرنسا الحرة نفسها ، ملزمة بدستور جمهورية إسبانيا. علاوة على ذلك ، فإن العودة إلى هذا الدستور لن تكون مجرد إعادة تنشيط لأن هذا النظام الدستوري قد فقد فعاليته الإجمالية ؛ كان من الممكن أن تكون إعادة الوضع إلى وضعها السابق ثورة قانونية مقارنة بنظام فيشي (الحقير أخلاقياً ولكنه صالح قانونياً). الآن لدينا العناصر الضرورية: تصبح فرنسا الحرة تدريجياً ، فيما يتعلق بتحرير الإقليم ، لأنها فعالة عالمياً ومُعاقب عليها. إن إعادة إرساء الشرعية الجمهورية تتعلق بالفعل بالقوانين التي سبقت سقوط جمهورية إيليا الجمهورية ولكن ليس دستورها الرسمي. حتى اعتماد القانون الدستوري في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945 عن طريق الاستفتاء ، والذي ينظم إصدار القانون الدستوري المستقبلي ، لا يوجد قانون دستوري رسمي. فإن أول قانون دستوري رسمي وبالتالي أول دستور تاريخي هو هذا القانون الدستوري الصادر في 2 نوفمبر 1945 والذي يحدد بوضوح الانقطاع ، غير المنصوص عليه في هذه الشروط في القوانين الدستورية لعام 1875 ، فيما يتعلق بالدستور الرسمي للجمهورية الثالثة.